من المسئول عن أزمة البحث العلمى فى العلوم الإنسانية والاجتماعية فى الوطن العربى ؟

أ. د. عبد الجليل التميمى*

أستاذ التاريخ بالجامعة التونسية الأولى

مدير مركز التميمى للدراسات للبحوث العثمانية والموريسكية

فى الورقات الثلاث التى قدمتها تباعاً فى المؤتمرات العالمية التى عقدتها مؤسستنا حول البحث العلمى فى العلوم الإنسانية والاجتماعية، تناولت العديد من الإشكاليات والأزمات الظرفية أو المزمنة لوضعية البحث العلمى فى العلوم الإنسانية والاجتماعية فى الوطن العربى. وسوف نستمر فى معالجتنا لأزمات البحث العلمى العديدة والتى أخذت تستفحل يوماً بعد يوم. وقبل أن أتعرض إلى جدلية وآليات معالجتنا الجديدة فى هذا البحث، أبدى الملاحظات التالية:

أ – إنه على الرغم من نشرنا لأعمال المؤتمرات الثلاث للبحث العلمى والتى شارك فيها أكبر المتخصصين العرب والأتراك والأوربيين وضمت ثمانية وثمانين بحثاً بالعربية والفرنسية والإنجليزية غطت مختلف القضايا والمسائل الأساسية التى تناولت البحث العلمى فى العلوم الإنسانية فى الوطن العربى وتركيا ووفرت قواعد معلومات وبيانات وإحصائيات دقيقة، كما وعرضت محاور النقاش الفاعل والهام والذى نشر كاملاً بالعربية والفرنسية، فإن الدوائر البحثية العربية لم تول أدنى عناية لتلك لدراسات وواصلت سياسة اللامبالاة والصمت الرهيب والإعلام المعتم والتغييب المقصود، بل ولم تعمل على استخلاص العبرة والدرس لتتبنى موقفاً وطنياً تجاه أمهات القضايا البحثية التى يواجهها مجتمع الباحثين والعلماء عى امتداد وطننا العربى، بل استمرت تعالج سياسة البحث العلمى فى العلوم الإنسانية والاجتماعية كما عودتنا بكثير من الارتجال والفوضى وعدم الوعى بالأبعاد المصيرية لهذا الملف الدقيق والذى يحتاج إلى تضافر جهود الباحثين المخلصين الذين جعلوا من مبدأ الدفاع عن ملف البحث العلمى، أحد المبادئ الجوهرية التى يدافعون عنها بكل إيمان وإصرار ومسئولية.

ب – إن الوطنية ليست حكراً فى فئة دون أخرى، وإن مجتمع الباحثين الذين وهبوا حياتهم للبحث والتدريس، هم المعنيون أولاً وقبل كل شىء بمستقبل مخابر المعرفة والبحث العلمى وليس التكنوقراطيون الإداريون فى كل الفضاء العربى والذين سيطروا تماماً ومازالوا على آليات ومصائر وميزانيات البحث دون محاسبة تذكر من أحد وهشموا مجتمع الباحثين وقضوا من خلال اللجان

* أستاذ بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، مدير مؤسسة التميمى للبحث العلمى والمعلومات بزغوان.

العديدة غير المؤهلة علمياً، على مشاريعهم وبرامجهم البحثية بحجة أو بغيرها، واستمر هذا الوضع الرديء ماثلاً للعيان بدرجات متفاوتة من التردى والإهمال المقصود، دون سعى إلى تبنى خطة وطنية شاملة تأخذ بالاعتبارات المتغيرات الرهيبة والسريعة لمخابر البحث العلمى على المستوى الدولى من خلال قنوات النشر والمؤتمرات والمشاريع البحثية العديدة. وإلا فأين هى المنشورات والمؤتمرات والمشاريع العربية الفاعلة؟ أين هى الرسائل الجامعية التى تترجم ولو بجزء ضئيل عن حيوية قطاع البحث العلمى فى العلوم الإنسانية لهذا الوطن العربى الشاسع ذى المائتى وخمسين مليون نسمة كما يحلو للبعض التغنى به؟ لا أخالنى إلا مجيباً بالنفى المطلق، وهو ماسوف نتعرض إليه لاحقاً فى هذه الورقة.

ج ـ إن آليات وحركية المؤسسات والمراكز والكليات وعديد اللجان البحثية العربية الحكومية، تخضع فى تسييرها إلى أيدلوجية الدولة فى هذا القطاع أو ذاك. وتواصلت هذه السياسة الاعتباطية بإهدار الأموال والطاقات وتنظيم اللقاءات والمهرجانات الضخمة وإرسال مئات البعثات والوفود الرسمية العربية إلى كل أرجاء المعمورة، دون أن يؤثر ذلك حتماً على فلسفة ومردودية الإنتاج المعرفى أو يكون وراء إنشاء فضاءات الحوار والعلم فى جامعاتنا ومراكزنا الحكومية. بل إن أغلب هؤلاء «الرحالة» الرسميين ليسوا مطالبين لا إدارياً ولا وطنياً بتحرير تقارير عن المهمات العديدة التى يقومون بها كل سنة فى نفس الوقت الذى يقوم فيه الأستاذ الزائر أوربياً كان أو أمريكياً، من منطلق وطنى، بوضع تقرير فى مختلف اتصالاته العلمية وإحالة ذلك على الدوائر الجامعية وحتى الدوائر السياسية الأخرى المعنية بفهم المتغيرات السريعة لهذا الفضاء الجغراسياسى على جميع الأصعدة. وسوف يستمر هذا الوضع العربى البحثى مترديا، ما لم تتخذ إجراءات حاسمة لتبنى استراتيجية جديدة تموقع البحث العلمى كأحد التوجهات الكبرى فى التنمية فى الوطن العربى والعمل حالاً على وقف نزيف هجرة الأدمغة والكفاءات العربية، وهو الأمر الذى كان وراء حرمان هذه الأمة من خبراتها المعرفية الابتكارية المبدعة، ولدى تجاه هذا الملف الساخن، موقف مغاير تماماً لما ألفه المحللون والمعنيون بهذه المسألة الدقيقة.

د ـ إننا من دعاة الحوار الفاعل والمسئول فى ساحتنا العربية بين الكفاءات البحثية الحقيقية المنتجة والفاعلة وبين السلطة السياسية الماسكة بكل شىء، من خلال دعوتنا لها لتعميق الحريات الأكاديمية فى مراكزنا دون استثناء، إذ بدون الحريات الأكاديمية لن يكتب لنا أن نتقدم على الإطلاق، بل سنستمر فى سياسة ذر الرماد فى العيون وإطلاق الشعارات الجوفاء وتبنى المخططات فى دائرة إدارية ضيقة، دون استشارة أولى الأمر، أى مجتمع الباحثين والعلماء والأساتذة الذين أثبتوا أهليتهم العلمية لتحمل هذه المسئولية التاريخية الحضارية والمعرفية لشعوبهم. ومن هذا المنطلق، فإننا واعون كل الوعى بموقعنا العلمى وندرك تماماً أين تكمن مصلحة الأمة العربية أكثر من غيرنا، إذ وازعنا وشعورنا الوطنى هما المرجعية الثابتة والتى لايمكن لأحد مهما كان موقعه أن يخدشها أو يمسها بسوء أو يقلل من شفافيتها وإخلاصها لأمتها وحضارتها.

بعد هذه الملاحظات السريعة، وانطلاقاً من قناعاتنا وتجربتنا البحثية المتواضعة، نخلص إلى القول

إن هذه الأزمة فى نظرنا تتشكل من مثلث عام أحد أضلاعه: المقررون السياسيون وثانيها: الجامعيون الصامتون أنفسهم وثالثها: الكفاءات والأدمغة العربية المهاجرة. وسوف نتعرض إلى ذلك بشيء من الشرح فى المحاور الخمس التالية:

أولاً: غياب المشاريع والمخططات البحثية العربية البعيدة المدى:

تكاد تجمع معظم الدول العربية على إفراد وزارة بعينها أو كتابة دولة للإشراف على مقدرات البحث العلمى فى جميع الميادين البحثية، غير أننا هنا لن نتناول بالحديث إلا مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وهو الذى همنا مباشرة، لأنه يعد الرجل المريض فى الهيكلية البحثية العربية عموماً منذ أربعين سنة. وأول ما نلاحظه فى هذا الإطار عدم وجود لغة مشتركة تقضى بتبنى برامج بحثية على صعيد البلاد العربية، فلا الوزارات المعنية أو الألكسو أو اتحاد الجامعات العربية بقادرة على تحقيق وانجاز عدد المشاريع الطلائعية الرائدة والتى بقيت إلى يوم الناس هذا حبراً على ورق، كدائرة المعارف العربية ثم الكتاب المرجع لتاريخ الأمة العربية أو حتى القيام بترجمة منقحة ومزيدة لبعض الموسوعات التى تهم العالم العربى والإسلامى، والتى أشرف عليها باحثون ومختصون غير عرب، وهى التى تعتبر اليوم المرجعية الأولى فى هذا المجال. غير أننا نجحنا والحمد لله فى وضع موسوعة عن الإبل ضمت 2528 بحثاً! وجاء فى تعليق لجريدة الشرق الأوسط حول هذه الموسوعة بتاريخ 2 / 11 / 1997: ما يلى: عدد الإبل فى العالم 18.5مليون يملك العرب معظمها! ومن جهة أخرى، أنجزت موسوعات أخرى عن الطيور وبقية الحيوانات ولست أدرى ماذا أيضاً؟ هل يقبل أن تبقى هذه الأمة ذات الأبعاد الحضارية الخالدة دون دائرة معارف خاصة بها وبتاريخها وبحضارتها بعد نصف قرن من استقلالاتها السياسية؟ إنه لأمر مخجل حقاً وغير مقبول على جميع الأصعدة والمسئولية تلقى بالدرجة الأولى على الوزارات المعنية بالبحث العلمى والثقافة ثم الإداريين فى كل المنظمات العربية دون استثناء والذين عجزوا تماماً عن تحقيق مثل هذه المشاريع المعرفية الطموحة والرائدة والتى انتظرناها طويلاً ولن ترى النور على مدى العشرة أو العشرين سنة المقبلة مع أسفنا الشديد! ولدينا فى هذا المجال ملف دقيق جداً حول: الكتاب المرجع لتاريخ الأمة العربية وما آل إليه بعد تسع سنوات من الإعداد له وحصلت لى تلك المعرفة بهذا الملف عندما كلفت عرضياً من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بوضع تقرير مفصل عن المراحل التى أنجزت فى هذا المشروع، وقد أبلغت من قبل مدير المنظمة الأستاذ محمد الميلى فى لقائى معه فى مكتبه بتاريخ ٣١ / ٣ / ١٩٩٨ بأن التقرير الذى حررته فى ٢٥ ص فى أواخر سنة ١٩٩٥ قد وجه إلى عناية كل وزارات الثقافة فى الوطن العربى وبعض المعنيين بهذا الملف.

إن هذا الفشل يترجمه عدم وجود مخطط بحثى بعيد المدى تم تبنيه ليكون القاعدة المرجعية لأى مشروع. ومن هذا المنطلق لم تتبن ولاجامعة عربية واحدة بما فى ذلك جامعات الخليج التى تتمتع بميزانيات خيالية، مشروعاً بحثياً واحداً على الأقل وطويل المدى مثل المشروع الذى تبنته جامعة طوكيو خلال السنة الماضية حول: متغيرات العالم العربى والإسلامى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية خلال الخمس سنوات المقبلة (١٩٩٧ ـ

٢٠٠٢)، وهو المشروع الذى قضى بدعوة أهم النخب الفكرية وأساتذة الجامعات على المستوى الدولى المهتمين بالعالم العربى – الإسلامى، وقامت وزارة التربية اليابانية بتخصيص ثلاثة ملايين دولار (نعم ثلاثة مليون دولار) لإنجاز هذا المشروع. ولا أكتم سراً أننى أثناء زيارتى لليابان خلال شهر ديسمبر / كانون الأول الماضى، عندما دعيت لها فى نطاق هذا المشروع، أجريت حواراً موسعاً ومفيداً مع الباحثين اليابانيين المختصين بالوطن العربى والعالم الإسلامى وأدركت يومها مدى حرصهم الشديد وإصرارهم على دراسة هذين العالمين والمساهمة فى تأطير شبكة المعلومات عنهما، بفضل حث الباحثين اليابانيين الشبان للاهتمام بهذا الفضاء وإجراء المزيد من البحوث ونشرها فيما بعد. وقد ساعدتهم فى ذلك قدرتهم الفائقة على اقتناء المنشورات الأنغلو – أمريكية الجديدة الموضوعة على شبكة الإنترنت وغيرها ثم سهولة الاتصالات والزيارات الميدانية...

أصل إلى القول أن وزارتنا المعنية لم تضع ولا مشروعاً بحثياً واحداً يهم عالمنا نحن. أما الاهتمام بالعوالم الأخرى شرقية كانت أو غربية أو أمريكية، فهذا أمر مستحيل الوقوع وهو ما يفسر عدم وجود ولو مركز واحد فى كل فضائنا العربى عن الصين أو آسيا، أو روسيا أو أمريكا اللاتينية أو حتى عن أوربا الغربية القريبة منا جغرافياً واقتصادياً واستراتجياً، وهذا مؤشر بين على وجود أزمة حادة وحقيقية ومستديمة فى عالمنا العربى.

ثانياً: تعيين مدراء المؤسسات العربية البحثية يتم وفقا لاعتبارات غير علمية:

إن المطلع على هيكلية المؤسسات البحثية فى الوطن العربى سوف يكتشف أن مدراء المؤسسات البحثية الحكومية في الوطن العربي لا ينتخبون وإنما يعينون على مرأى ومسمع من مجتمع الباحثين والأساتذة الذين يلتزمون الصمت دون إبداء أى رأى فى ذلك. ويتم هذا التعيين فى كثير من الأحيان وفقاً للقرابة القبلية أو العائلية أو الشخصية أو الحزبية. والأغرب من ذلك أن يستمر هؤلاء المديرون فى بعض الأحيان أكثر من عشرين سنة على رأس المؤسسات التى نصبوا عليها دون إجراء أى تقويم أو إدخال أى تحوير جوهرى على هياكلها أو تبنى استراتيجية بحثية فاعلة، بل إن بعضهم كان يكتفى فقط بزيارة المؤسسة لبضع ساعات فى الأسبوع، يقوم خلالها بإمضاء مختلف المراسلات التى تستوجبها وظيفته الإدارية كمدير عام للمؤسسة أو المركز، وهو ما أدى إلى ترك الحبل على الغارب وتكليس البحث العلمى واختناقه تماماً، كما أدى إلى تشويه سمعة المؤسسة وعلى الأخص سمعة الباحثين على أكثر من واجهة علامية ورسمية، وهناك العديد من المراكز المغربية فى العلوم الإنسانية والاجتماعية قد تم إلغاؤها تماماً بدءاً بمركز البحوث للأنثروبولوجية العمليةCentre de Recherche d Antropolgie Pratiqre (CRAP) التابع لجامعة الجزائر والذى ألغى سنة ١٩٧٥ ولجنة بحوث بول بسكون Groupe de Re - cherche de Paul Pascon بالمغرب الأقصى التى ألغيت سنة ١٩٨٠ ومركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية التابع لجامعة تونس الأولى عندما ألغيت صيغته الأولى سنة ١٩٩٥ وإلحاق جل الباحثين فيه للتدريس بمؤسسات أخرى، مع العلم أنه يعد أولى لمؤسسات البحثية فى العلوم الإنسانية والاجتماعية فى كل الفضاء العربى برمته حيث بعث للوجود سنة ١٩٦٢.

وعلى الرغم من أن هذا القرار الإدارى البحت لم يتخذ نتيجة استشارة موسعة، فقد كان الواجب استشراف رأى جميع باحثى العلوم الإنسانية والإجتماعية ببلادنا وهم الذين أعطوا بلدهم سمعة مشرفة وساهموا فى إحلالها موقعاً فريداً فى جدلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. إننا نذهب دوماً إلى الاعتقاد بأن قرار إلغاء هذا الفضاء البحثى قد أضر بسمعة تونس المعرفية وبعلمائها وباحثيها وبإنجازاتها العلمية طوال أكثر من خمس وثلاثين سنة اليوم. وكان الأولى معالجة الموضوع بطريقة أخرى تماماً تحفظ الهيكلية البحثية الأولى لهذه المؤسسة ثم العمل على معالجة نواقصها وخللها بالاحتفاظ بجميع الباحثين فيها وخلق ديناميكية فاعلة ومؤثرة، وليس بفرقعة هذه المؤسسة وتذويبها تماماً وتبنى صيغة جديدة لها يرفضها كل الباحثين؛ ويتم هذا فى نفس الوقت التى تنشىء فيها فرنسا مؤسسة بحثية كبرى باكس أون بروفنس ويتم افتتاحها من قبل وزير التعليم العالى والبحث العلمى الفرنسى فى أواخر شهر ديسمبر ١٩٩٧ وهى تضم مئات الباحثين الذى يشرفون على ثمانية مخابر بحثية فى العلوم الإنسانية والاجتماعية. ثم هناك مركز تاريخى آخر هو مركز الجهاد الليبى بطرابلس حيث بدأ بداية جيدة ليصل اليوم إلى حافة الإفلاس المعرفى وهذا على الرغم من أنه يضم عدداً هاماً جداً من الباحثين ولديه قواعد معلومات فريدة وقائمة منشورات أكثر من مشرفة، إلا أن نشاطه قد عطل لأسباب تافهة وأخرى مالية، وكان الواجب منحه كل الصلاحيات لأداء دوره الإشعاعى والمعرفى والفكرى.

أما المراكز المشرقية فى العلوم الإنسانية والاجتماعية وحتى الاقتصادية التى ألغيت أو أنها لم تبعث أصلاً، فحدث ولا حرج، والسبب فى رأينا هو أن عالم الاجتماع أو الاقتصاد أو غيرهما من الباحثين مجبولون ومدفوعون على تناول كل الإشكاليات البحثية التى يتعرض لها مجتمعنا العربى اليوم، وهذا يتنافى حتماً مع الأولويات التي تتبناها أى دولة قطرية، فارضة بذلك حدوداً معينة للدراسات الميدانية والتى لا يمكن بحال من الأحوال معالجتها بحرية أكاديمية، وترك هذا المجال للباحثين الأورو – أمريكيين الذى يغرقون بدراساتهم وتحاليلهم وكتبهم التى تعد بالمئات، هذا فضلاً عن تنظيمهم لعديد من المؤتمرات واللقاءات والحوارات التى تتم بمعزل عن فضائنا البحثى.

إن السبب الرئيسى فى هذا الوضع المأساوى هو هذه القرارات التى تتخذ فوقياً دون أن يكون للباحثين أى دور فى اتخاذها. ومن هذا المنطلق فإننا ندعو إلى حوار فاعل بين الباحثين المعنيين بحركة العلوم الاجتماعية والإنسانية ووجوب فتح المجال إلى انتخاب ديمقراطى حر ومسئول لمدراء ومسئولى مراكز البحث العلمى فى الوطن العربى، على أساس الكفاءة العلمية والتسيير الإدارى الناجع، ويتم ذلك لفترة معينة واحدة لا تتجاوز خمس سنوات على الأقصى، حتى يفسح المجال إلى تشبيب هياكل المؤسسات البحثية وإدخال عنصر حركى مسئول فى تسييرها وفقاً لسنة التطور، وليس حتماً محاربة الباحثين الشبان وعدم انتدابهم وضرب معنوياتهم البحثية. والذى زاد الوضع سوءاً أن المناصب العلمية توزع فى بعض الدول العربية على العسكريين الذين يعتبرونها إقطاعيات «التيمار» «والزعامت» ويديرونها وفقاً لهيمنة الدولة على مخابر المعرفة والتصرف المطلق فيها. وهناك عدد آخر من القضايا الجوهرية المرتبطة مباشرة بالمقرر

السياسى، يستحيل علينا فى هذه الورقة أن نأتى عليها وتتعلق باختيار تعيين اللجان الإدارية لتقويم المشاريع البحثية وسياسة التسويف والروتينية الإدارية وسلوك الإداريين المتعالى والمتعجرف والذين لم يدركوا بعد الأهمية الخاصة لتفعيل البحث العلمى فى العلوم الإنسانية والاجتماعية والذى يشكل حد الواجهات الأساسية فى عملية التنمية الشاملة لشعوبنا.

ثالثاً: الجامعيون والمستوى العلمى للرسائل الجامعية:

إن الوجه الثانى لمضلع الأزمة يتمثل فى الجامعيين أنفسهم إذ دأب الجامعيون على القول بأنهم غير مسئولين عن أزمة البحث العلمى فى العلوم الإنسانية والاجتماعية فى الوطن العربى ولا يتحملون أية مسئولية فى ذلك. وفى نظرهم أن القوانين المعمول بها والمفروضة عليهم من فوق، تخدم استراتيجية المقررين السياسيين ومن والاهم من الجامعيين وهى جوهر القضية وأن لا سبيل إلى تغيير هذه الوضعية.

لم يعد مثل هذا المنطق يقنع أحداً وهو هروب من تحمل المسئولية. وواقع الأمر أن آلاف الجامعيين المرسمين فى المائتى جامعة عربية، قد ساهموا مباشرة عن وعى أو غير وعى فى أزمة البحث العلمى فى العلوم الإنسانية والاجتماعية فى الوطن العربى. فالمستوى العلمى العام للرسائل الجامعية العربية، ضعيف جدا إلا ما ندر ووصل الأمر ببعض الجامعات العربية إلى منح شهادة الدكتوراة للمزورين والمنتحلين والساسة الذين تمكنوا من شراء ذمم من يحرر رسائلهم مقابل الوعود بالمناصب التوظيفية أو بضع مئات من الدولارت ويتم ذلك على حساب نظافة العلم، وهو أمر فى منتهى الخطورة وأساء حقاً إلى سمعة البحث العلمى العربى. وإذا كانت البلاد المتقدمة كفرنسا مثلاً تفتخر بأن عشرة آلاف (نعم عشرة آلاف، راجع جريدة Le Monde بتاريخ ١٠-١١ / ١٢/ ١٩٩٧)رسالة جامعية فى جميع التخصصات تناقش فى رحاب جامعاتها كل سنة، فإن جامعات الوطن العربى بعد أربعين سنة من الاستقلال، لم تسجل حسب بعض التقديرات التقريبية الأولى، أكثر من مائة وخمسين رسالة جامعية سنوياً فقط، وهذا لكل ما يتعلق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، والقليل النادر منها صالحة للنشر. إن دراسة متأنية وموثقة لهذا الملف سوف تكشف عن الكثير من الحقائق المغيبة وعن ذيول أزمة البحث العلمى الذى طال الجامعة والجامعيين فى الوطن العربى. ولاشك أن موقف اللامبالاة وعدم المبادرة لمعالجة أمهات القضايا المتعلقة بالبحث العلمى فى بعض البلدان التى عرفت فى الماضى ومازالت نظاماً غير ديمقراطى، كان وراء تعميق الأزمة التى يعرفها اليوم ملف البحث العلمى فى العلوم الإنسانية والاجتماعية. ونذهب إلى الاعتقاد أن الحوار وفتح ملفات البحث العلمى ومناقشة ذلك علينا وعلى جميع المستويات بين النخبة الجامعية الوطنية والمسئولة والعاملة من جهة وبين السلطة السياسية من جهة أخرى، هو الكفيل فى رأينا بإيجاد المعادلة المتكافئة بين الطرفين والمخرج الحقيقى والوحيد لايجاد الحلول لأزمة البحث العلمى.

إنه من الصحيح أيضاً أنه لا يتوفر فى الجامعات العربية العريقة بمصر ودمشق وبغداد وحتى الحديثة منها فى المغرب الأقصى والجزائر وتونس وليبيا حوافز حقيقية لتطوير حركية البحث العلمى فى العلوم الإنسانية، وأن الباحث فى هذه الفضاءات الجامعية

يعانى أشد المعاناة، حتى وقع تهميشه تهميشاً تاماً وأصبح الجامعى فى الجزائر وعلى الأخص فى مصر يجرى وراء الساعات الإضافية فى طول البلاد وعرضها أو يدبج المقالات الصحفية الأسبوعية، للحصول على أجر إضافى لسد حاجياته الأساسية فى هذا العالم الرهيب، ويتم ذلك على مرأى ومسمع من المقررين السياسيين الماسكين بكل خيوط ملف البحث العلمى. وهناك فى بعض البلدان العربية من الأساتذة الجامعيين، فى هذا الزمن الردئ، من التجأ إلى بيع أملاكهم ومتاعهم الشخصى لمجابهة أبسط المستلزمات الحياتية. وقد عـدوا مـن جهة أخرى موظفين إداريين عاديين ولا تتجاوز رواتبهم بعض عشرات من الدولارات. بل إن مبلغ تقاعد أستاذ جامعى فى بعض البلدان العربية بعد أربعين سنة من التدريس، لم يتجاوز خمسين دولار فقط وهو أمر مؤسف حقاً ويترجم عن الاحتقار لهذه الفئة الجامعية البحثية الأولى بالمجتمع العربى والتى كونت أجيالاً من الأطر الوطنية. إن هذه الوضعية المزرية تؤكد حتماً وجود خلل فى البنية التحتية لهيكلية البحث العلمى، وهذا فى نفس الوقت الذى تمنح فيه السلطة السياسية للبرلمانيين العرب والبعض منهم لم يحصلوا على أية شهائد، مرتبات أعلى بكثير بل وجب القول هى لدى بعض هذه الدول العربية الأخرى، أضعاف ما يتقاضاه الأساتذة الجامعيون البؤساء، إن هذا لأمر مرفوض أصلاً ولا يمكن قبوله أو استساغته البتة بل وجب التنديد به.

رابعاً: فقدان الدعم العربى لمؤسسات البحث العلمى فى الوطن العربى:

فى نفس الوقت الذى نؤكد فيه على ضعف مردودية مخابر المعرفة العربية نتيجة عدم تمتعها بميزانيات تمكنها من مواكبة المعرفة واقتناء أدواتها الأساسية من كتب حديثة ودوريات أكاديمية وموسوعات مختلفة ثم المشاركة فى أهم التظاهرات المعرفية الدولية، نلاحظ من جانب آخر كيف أن الدول العربية الخليجية تقوم بدعم المؤسسات الأورو – أمريكية بسخاء وتنشىء لها الكراسى فى جامعاتها ومراكزها وهذا ما يكلفها مئات الملايين من الدولارات سنوياً، فى حين أن الجامعات العربية العريقة فى المشرق والتى تضم مئات الباحثين العرب الذين يعيشون وضعاً بحثياً ومعرفياً حزيناً ومؤلماً، لم تحظ بأية عناية تذكر ولا بأى دعم حقيقى، وهو ما ساهم، إلى جانب الأوضاع الداخلية، إلى قبر إشعاعها العلمى والمعرفى منذ ثلاثين سنة.

وليس أبعد من ذلك، فإن مؤسستنا التى أنجزت من الأعمال العلمية ما لم تنجزه هذه المراكز الأورو – أمريكية جميعها فى مجال اختصاصها ووعدت ببناء قاعة محاضراتها من قبل دولة خليجية والذى على أثر ذلك وضع سفيرها حجر الأساس على لوحة رخامية منذ ثلاث سنوات ونصف فى حفل رسمى حضره كبار المسئولين وجمع من العلماء والمؤرخين العرب والجانب، إلا أن تلك الدولة الخليجية لم توف بوعدها مطلقاً وهذا على الرغم من توجيه اثنتى عشرة رسالة لم يقع الرد عليها أبداً إلى اليوم، والأسباب عديدة وبينة بدءاً بتموقع المؤسسة فى فضاء عربى وليس فضاء بحثياً أوربياً أو أمريكياً كما أن مؤسستنا عرفت عالمياً بنشاطها العلمـى الكثيـف والمتمـيز وبجديتهـا المعرفيـة الأكاديمية وإصرارها على الاحتفاظ بخطها الفكرى الذى التزمت به منذ البداية وعدم انسياقها وراء سياسة الشعارات القومية أو الوطنية أو الإسلامية،

وأن رصيد ما أنجزته للمعرفة والعلم يشهد به الباحثون الدوليون الذين منحونا ثقتهم ودعمهم العلمى. وعلى أية حال فإن الدول العربية البترولية جميعها وليس الخليجية منها فقط، ساهمت وما زالت بقسط مباشر فى استمرار أزمة البحث العلمى فى العلوم الإنسانية والاجتماعية ولم تساهم بطريقة أو بأخرى فى إشعاع المعرفة العربية فى فضائنا الجغراسياسى، بل تعددت مظاهر هذه الأزمة لتشمل عدداً آخر من القطاعات المرتبطة مباشرة بالبحث العلمى ونعنى بها أزمة النشر الأكاديمى على مستوى الوطن العربى وقلة الدوريات العربية المتخصصة اليوم. أما ملف الدوريات العربية فحدث ولا حرج. فدورياتنا قليلة جداً وغير منتظمة الصدور، وإن صدرت فبعد تأخير سنتين إلا ما ندر وبعض كليات الآداب التى تضم أقسامها أكثر من ١٥٠ ما بين أستاذ وأستاذ محاضر وأستاذ مساعد يشرفون على دورية سنوية لا تتجاوز ٢٥٠ ص وتدار بعقلية ستينيات هذا القرن المتغطرسة والمتعالية ولم يؤخذ بالاعتبارا طبيعة المتغيرات المعرفية الرهيبة على جميع المستويات. أما المحتوى العلمى فلو تمت دراسة متأنية فى هذا المجال لكشفت العديد من الحقائق المغيبة اليوم.

إن المعاناة الشديدة التى يعانيها قطاع النشر الأكاديمى فى عالمنا العربى هو الآخر ملف مغيب تماماً وهو أمر مؤسف حقاً ويبعث على القرف والرفض. ففى كامل الفضاء العربى لم ينشر سوى ٨١٧١ عنواناً فقط خلال سنة ١٩٩٦ معظمها اكتسى طابعاً دينياً وإعلامياً مهرجاً والقليل منها كان نافعاً ومفيداً، وهذا فى نفس الوقت الذى أصدرت فيه بريطانيا وحدها أى خلال نفس السنة ٩٥٠١٥ عنواناً وفرنسا ٤٥٣١١ وأسبانيا ٤٤٢٦١ عنواناً وبلجيكا ١٣٩١٣، نعم بلجيكا التى تعد أقل من عشرة ملايين فى حين أن عالمنا يضم ٢٥٠ مليون نسمة!! (راجع مقال الشرق الأوسط بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٧.

أما إذا أحصينا العناوين الصادرة عن الجامعات العربية، فهو أمر مخجل حقاً خاصة إذا أخذنا بالاعتبار ما يصرف سنوياً على التعليم العالى والبحث العلمى فى الجامعات العربية. أما النشر باللغات الأجنبية فى الوطن العربى فيكاد يكون منعدماً، بحجة الدفاع عن لغة الضاد ويتم ذلك بإثارة النعرة القومية العربية أمام تحديات الغزو الفكرى الخطير. غير أن الحقيقة البينة هى عجز وعدم قدرة هؤلاء علمياً على خوض معارك التحدى الفكرى الدولى. بنفس السلاح العلمى الذى استعمله الآخرون تجاهنا، ومؤسستنا تعد الوحيدة فى الوطن العربى بإيلائها عناية واهتماماً خاصين بهذا المجال حيث أنجزنا ونشرنا مئات البحوث بالفرنسية والأسبانية والإنجليزية وهو الأمر الذى لم تقم به، ولاجامعة مغاربية أو عربية أو مركز عربى على الإطلاق! أما نشرنا بلغة الضاد فيأتى فى المرتبة الأولى وحيث توفقنا أن نمنح لغتنا العربية، أحقيتها فى معالجة القضايا الفكرية والتاريخية بحيث أصبح معظم ما نشرناه مرجعاً مشرفاً للمعرفة العربية فى اختصاص المؤسسة...

والسؤال الآن هل الأستاذ والباحث الجامعى العربى والمثقف الواعى واتحادات الكتاب العرب جميعها، وهم الذين تبنوا الصمت كقاعدة لمواقفهم، لهم العذر فى ذلك، وجوابنا لا وألف لا!!

إن المسئولية الحضارية الكاملة يتحملها الجميع: سياسيين وجامعيين فى داخل الوطن العربى وخارجه وكذا وزارات البحث العلمى والثقافة فى الوطن العربى، هذا فضلاً عن الاتحادات والمنظمات العربية جميعها ودون استثناء.

لنتناول الآن العنصر الأخير فى مثلث أزمة البحث العلمى ونعنى به:

خامساً: تأثير هجرة الكفاءات والأدمغة العربية:

درج لدى تناول هذا الملف الدقيق جداً، إطلاق الإنذرات والصيحات اليائسة وباستمرار فى الصحف العربية الصادرة بالخارج وبالفضاء العربى نفسه، مقدمة البيانات والتحاليل والإحصائيات حول هذا الداء الذى ينخر جسم الأمة العربية ويحرمها سنوياً من أكثر من مائة ألف خبير، كما جاء فى أحد التقديرات، تحتضنهم أوربا والأمريكيتان واليابان واستراليا وفضاء النمور الآسيوية، ثم توسعت دوائر الاحتضان لتشمل اليوم فضاءات جديدة. بل إن عدداً من المؤتمرات والندوات قد تم إعدادها من طرف المراكز العربية فى الخارج أو المنظمات الدولية وحتى الشاشات العربية اهتمت بهذا الموضوع عرضياً لملء الفراغ لديها وقامت بتنظيم حلقات نقاش على الهواء حول هذا الموضوع ودعى لذلك المختص وغيره للحديث حول هذا الملف الساخن والخطير جداً على مستقبل الأمة العربية. والحقيقة أن الذى نحتاجه حقاً ليس إنتاج الشعارات وإطلاق صيحات الفزع والإنذرات، فقد شبعنا منها منذ ثلاثين سنة وهذا إلى درجة القرف والسأم. بل إن الذى نريده اليوم وحتماً ليس غداً، هو تبنى استراتيجية معالجة هذا الموضوع ووضع آليات جديدة لجلب هذه الأدمغة بكل الوسائل عن طريق انتدابها الفورى ومنحها ظروفاً ورواتب تلائم كفاءاتها والسماح لها، فى حدود المسئولية، بممارسة أبسط حرياتها الأكاديمية التى تطالب بها، وهذا سعياً من الجميع إلى وقف هذا النزيف الخطير وبحثه بمنتهى الصراحة وتحميل المسئولية على كل من تخلى عن القيام بواجبه: حكومات أو مسئولين أو نخباً مهاجرة. لقد منحت هذه النخب ودوماً جميع الأعذار والمبررات السياسية والأخلاقية والمالية لمغادرة فضائها الجغراسياسى واندماجها كلية فى المخابر الدولية، وكأنى بهذه النخبة المهاجرة تسعى إلى كسب الرأى العام العربى والغربى مسئولين وجامعيين وصحفيين والقاضى بتبرير موقفها وإبراز مدى تعلقها بالوطن الأم وتأييد موقعها الجديد لتكسب من خلاله شرعية أخذها قرار العيش بالخارج.

نعم إنى أقر بأن عدداً من البلاد العربية لم تعمل على تشجيع باحثيها ولم توفر لهم المخابر اللائقة ولم تحترم استقلالهم ومعالجتهم الفكرية ولم تعمل أيضاً على تشجيع قدراتهم الإبداعية ولم يقع انتدابهم، وإذا تم ذلك فبمرتبات هزيلة جداً، كما لم يقع احترام تخصصاتهم وذوبوا وهمشوا فى اختصاصات ثانوية وأصبحوا مجرد موظفين عاديين تحت سلطة مسئولين إداريين أقل درجة علمية ومعرفية منهم وغير قادرين تماماً على إدراك أهمية البحث العلمى فى تقدم شعوبهم. وقد أصيب الكثير من هؤلاء الباحثين بالإحباط النفسى والحضارى وهو ما برر هروبهم من هذا الآتون الجهنمى لتحتضنهم المراكز والمخابر الدولية وتوفر لهم الأدوات الضرورية للبحث العلمى ولكن أيضاً الحرية الأكاديمية المطلقة

والكرامة والتقدير والرواتب المجزية والعيش الرغد. ناهيكم أن مئات الباحثين والمتحصلين على شهائد الدكتوراه فى اختصاصات مهمة، قد تركوا مجال البحث العلمى ليشتغلوا فى الشركات الكبرى الوطنية أو الأجنبية، وهو ما يشكل خسارة كبرى لا يمكن تعويضها البتة، وهو ما يعتبر من جانب آخر ضرباً آخر من ضروب هجرة الأدمغة. إن هذه الوضعية أدت بالكثير منهم إلى حالة اليأس والقنوط وبالتالى شعورهم بالقطيعة مع فضاءاتهم ووطنهم.

إنى أشارك إلى حد كبير موقف الكفاءات العربية المهاجرة والتى أجبرت رغماً عنها على ترك وطنها طلباً للأمن والحرية الفكرية ومن أجل تفعيل أنشطتها الإبداعية فى المخابر المعرفية الدولية، إلا أنى أؤكد هنا على أن جل إن لم يكن كل هؤلاء الباحثين والذين يعدون بمئات الآلاف، لم يساهموا من قريب أو بعيد فى عملية تطوير شعوبهم وأمتهم وقد تخلوا وما زالوا عنها فى أدق مراحلها التاريخية واكتفوا إن أمكنهم ذلك سياسياً بالزيارات العائلية للمشاركة فى بعض المؤتمرات الظرفية والتى دعوا لها ولم يكونوا على الإطلاق حلقة الوصل الذهبية الملتزمة فكرياً ومعرفياً ووطنياً للنهوض بهذه الأمة المهيضة الجناح والتى هى حتماً فى أشد الحاجة إلى مساهماتهم المختلفة والمباشرة لتقليص التخلف والعمل على تطوير المؤسسات والمخابر والجامعات والبحث العلمى، ثم السعى إلى فرض سنن جديدة للتعامل مع هذه المتغيرات الرهيبة التى دكت أكبر الإمبراطوريات قبل بضع سنوات، وجعلت العالم بأسره قرية صغيرة يتحرك فيها الفرد وفقاً للعولمة، بل وجب القول الأمركة التى أتت على كل شىء. هل لى أن أؤكد هنا أن الوطنية كل لا يتجزأ وهى لا تخضع إلى تمركز وتموقع الباحث العربى فى أوربا وأمريكا؛ وقليلة هى الكفاءات العربية المهاجرة التى تبنت الوطنية فى السلوك والفكر والقلم والتضحية، إلا أن أغلبية منهم قد تم تغييبهم مع أبنائهم وأبناء أبنائهم تماماً فى استراتيجيات الاندماج الحضارى البطىء، وتلك هى أكبر معارك التنمية التى خسرها الوطن العربى ومازال يخسرها وسوف يستمر هذا الوضع ويؤثر ذلك حتماً على مستقبله القريب والبعيد وهذه إشكاليات أخرى لأزمة البحث العلمى فى الوطن العربى والتى لم تدرس مختلف أبعادها بعد على مستوى الوطن لعربى، وعسى أن يكون لنا عودة حول هذا الملف الدقيق فى مؤتمراتنا المقبلة.